كلمة ونص

ميشيل خياط

بانتظار الحل المنشود

نتمنى جميعاً حلاً مهماً لوضع معيشي متأزم يضني شريحة كبيرة من السوريين. وفي فسحة الانتظار – الموجعة– نعيش ضجة غير مسبوقة على وسائل التواصل الاجتماعي، ساخرة من الأوضاع المتردية في كثير من المجالات ولاسيما (الرواتب والأجور في القطاع العام وانخفاض قوتها الشرائية، وانقطاع الكهرباء لفترات قياسية، والنقص الفادح في المياه، والازدحام على الخبز والنقل العام ...إلخ).

وثمة على صعيد آخر تعنيف لأصحاب القرار أنهم لا يعملون ولا يبتكرون حلولاً إبداعية للعبور إلى الأفضل، تعنيف يصب جام غضبه على عدم الإنجاز والتباطؤ القاتل في التعامل مع كثير من الملفات الحياتية المهمة، مثل (تطبيق قانون الحوافز والعلاوات وكان كفيلاً بتحسين الوضع المعيشي – نسبياً – والتأمين الصحي على مليون متقاعد هم بأمس الحاجة إلى الدواء على الأقل.. «والمعنفون على حق، لأن من لا يتقدم يتقهقر» مثل فرنسي.

ثالثاً: والأخطر على الإطلاق، التعبير عن اليأس المطلق، على الرغم من أننا نعيش، «أن تحيا بلا أمل أي أن تكف عن الحياة» مثل روسي.

رابعاً: ارتفاع أصوات ذات فكر واحد، تطالب بترك الحبل على الغارب، وتغييب الدولة عن الفعالية الاقتصادية: إلغاء المنصة– وتحرير سعر الصرف– سعر واحد للبنزين _ حرية بلا ضفاف للرأسمال المهاجر كي يعود ويستثمر في البلد: (أعيد طرح شعار: دعه يعمل دعه يمر). أصوات لا تنتبه لما حدث في لبنان إذ وصل الدولار إلى ١٠٠٠٠٠ ل.ل والبنزين إلى ١,٦ مليون ل.ل...!!.

لا نهوض من دون دولة قوية ذات سواعد جبارة إنتاجية وخدمية، توفرها لها، منشآت ومؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية، وإلى جانب ضرورة الزيادة الدورية للرواتب والأجور، لجسر الهوة التي باتت سحيقة بينها وما بين الأسعار وأجور الخدمات في سورية، يجب أولاً تفعيل عدة قوانين مهمة، ظلت لفترة طويلة مطلباً أساسياً في كل مؤتمرات النقابات والاتحادات والمنظمات الشعبية ومجالس المحافظات، وفي مقدمتها قوننة اقتصاد الظل الذي يشكل ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السوري، وإذ يجري الحديث اليوم عن تهرب ضريبي وصل إلى٢٠٠٠مليار ليرة سورية! بفعل التضخم المالي، (وكان حتى وقت قريب ٢٠٠ مليار ل.س)، فما ذلك إلا نتاج عدم تسديد ملايين العاملين في هذه المجالات المربحة، لأي شكل من أشكال الضرائب والرسوم، علماً أنهم على الصعيد التجاري مثلاً، غالباً ما (يغررون) بزبائنهم، ويبيعون بأسعار أعلى من تلك السائدة في المحال الثابتة.

ثانياً: إن أي حديث عن ضبط الأسعار وخفضها، سيبقى صرخة في واد، إذا لم تتوسع مراكز البيع الحكومية وتنتظر. ففي دمشق على سبيل المثال ٢٦ مركزاً حكومياً لبيع اللحوم، مقابل ٧١٥ دكان قصاب، ومع ذلك فإنها عندما تبيع كيلوغرام لحم العجل بـ٦٠ ألف ليرة فإن القصابين في محيطها يبيعون الكيلو بـ٨٠ ألفاً، وعندما تغلق أبوابها مثلما حدث في أعقاب عيد الأضحى مؤخراً، فإن الأسعار لدى القصابين المشار إليهم تقفز إلى ١٠٠٠٠٠ل.س.

ومن دون دور فعال لصالات التجزئة للسورية للتجارة بيبيعها منتجات المزارعين مباشرة للمواطنين، لن يشعر الناس ببعض الراحة المعيشية، ونعمم هذا الكلام على بيع كميات شهرية من المواد الأساسية (سكر– رز– برغل– زيت نباتي– سمنة– شاي– متة). سيشكل هذا البيع بأسعار مدروسة، إعانة للأسر المستورة، مع ما يضفيه الخبز المدعوم وأسطوانة الغاز المدعومة على حياة ذوي الدخل المحدود من سند.

أما من يصرون على إنفاق عشرة آلاف ليرة يومياً كحد أدنى، على تدخين السجائر وفيها ضرر هائل لصحتهم، وآلاف الليرات الأخرى على وحدات الموبايلات من دون فائدة إنتاجية، فإنهم كمن يصب الزيت على نار وجعهم المعيشي، ولن تنفعهم أي تغييرات أو زيادات أو أي حلول من (خارج الصندوق).

ثمة مصائع حكومية يجب أن تستفيد من قانون الدمج والتحول إلى شركات مساهمة وتستعيد عافيتها، ويجب على المجلس الأعلى للتعليم التقني تفعيل القانون ٣٩ وتحويل المعاهد المتوسطة إلى معاهد إنتاجية.

وهذا غيض من فيض وهو – في رأيي أكثر جدوى – من المراوحة عند تشخيص الداء – وتركه من دون دواء.

حتى أنت يا فلافل!!

فطور الجمعة أصبح مكلفاً

اللاذقية - عبير سمير محمود

تشهد أسعار معظم المواد الغذائية والأساسية ارتفاعاً غير مسبوق في أسواق اللاذقية مع فوضى في آلية البيع بين محل تجاري وآخر، من دون حسيب ولا رقيب، وسط شكاوى مواطنين من انعدام قدرتهم الشرائية لأبسط المواد والحاجات اليومية.

وحسب مواطنين فإن أسعار المواد قفزت أكثر من ١٠٠ بالمئة خلال الأسبوع الماضي مقارنة مع الفترة التي سبقت عطلة عيد الأضحى الماضي، مع الإشارة إلى أن التسعير عشوائي وغير مرتبط بأي جهة أو نشرة رسمية.

وأول أمس، فوجئ مواطنون من ذوي الدخل المحدود بعدم قدرتهم على شراء «فطور الجمعة» الاعتيادي بسبب هستيريا الفلافل، ليرتفع سعر القرص لثلاثة أضعاف عن الجمعة التي قبلها، إذ أصبحت تكلفة إعداد فطور الجمعة نحو ٥٠ ألف ليرة لشراء نصف كيلو فول ومثلة مسبحة ونحو ٣٠ قرص فلافل وكمية قليلة من المخلل وتضاف إليها تكلفة الخبز والشاي والسكر.

وذكر أحد المواطنين بأن سعر قرص الفلافل اليوم (٢٠٠ ليرة) كان يشتري ٢٠ سندويشة فلافل قبل سنوات الحرب إذ كانت السندويشة «الدبل» المزدوجة وهي مكونة من رغيفي خبز وأقراص عدة من الفلافل، كما أن السندويشة العادية «رغيف واحد» كانت بـ٥ ليرات لا أكثر، وهي كانت صديقة طلاب المدارس حين خروجهم من المدرسة، أما اليوم فإن أصغر سندويشة تكلفتها بين ٤ – ٥ ألف ليرة.

وفي أرقام غير مسبوقة، فقد قفز سعر قرص الفلافل لأكثر من ١٥٠ ليرة خلال ٤٨ ساعة، ليسجل سعر ٢٠٠ ليرة خلال الساعات القليلة الماضية، مع احتمال ارتفاعه إلى الضعف خلال الأيام المقبلة حسب عدد من أصحاب المحال المختصة ببيع المأكولات الشعبية.

وذكر صاحب مطعم فلافل في مدينة اللاذقية، بأن ارتفاع أسعار مواد إعداد الفلافل والفول والحمّص الناعم «المسبحة» ارتفع خلال الأسبوع الماضي بشكل غير معقول، إضافة إلى جنون أسعار الزيوت والغاز في السوق السوداء لتتضاعف مع التحذير بفقدانها في حال توقف التجار عن توريدها للسوق.

وذكر بأن المبيعات انخفضت إلى النصف مع نهاية الأسبوع بعد أن سجل كيلو المسبحة ١٦ ألف ليرة بزيادة ٣ آلاف ليرة عن اليومين الماضيين، وقرص الفلافل كنا نبيعه منتصف الأسبوع الماضي بـ٥٠ ليرة، وأصبح مع نهاية الأسبوع بـ٢٠٠ ليرة، علماً أن هناك خسارة حتمية في حال استمرت أسعار المواد الداخلة بالإنتاج في الارتفاع.

وحذر باعة مأكولات شعبية من جنون الأسعار «المفتوح» إلى ما دون نهاية أو حد معروف، مشددين على ضرورة ضبط الأسواق المحلية المتفلتة منذ ١٠ أيام حتى لا يضطر الجميع إلى الإغلاق خلال الأيام المقبلة.

مصدر في جمعية المطاعم في اللاذقية أكد لـ«الوطن» أن أسعار المأكولات الشعبية ارتفعت بشكل كبير وقد تستمر في الارتفاع في ظل عدم ثبات الأسعار، قائلاً: كل يوم في ارتفاع للمواد وهذا أمر غير طبيعي.

ورأى أن الأسعار متغيرة نحو الارتفاع اليومي من دون معرفتهم السبب، مؤكداً أنهم الجهة غير المخولة بالسؤال عن سبب الارتفاع الجنوني للمواد كافة.

بورصة الأسعار تشتعل في السويداء.. ومحال تغلق بانتظار الأسعار الجديدة

التموين: لم نبلغ عن إغلاق أي محل؟

السويداء -عبير صيموعة

كيف بدنا نعيش؟ وبعدين؟ أسئلة تم توجيهها لـ«الوطن» أثناء جولتها في الأسواق والتي رصدت عجز وقلة حيلة جميع الأهالي ممن التقتهم ضمن أسواق المدينة، أما الأسعار الفلكية وغير المنطقية فجاءت نتيجة ارتفاع سعر الصرف وعدم استقراره، مؤكدين أن كثيراً من المحلات قامت خلال اليومين السابقين بالإغلاق نتيجة الارتفاعات الكبيرة في الأسعار وعدم قدرتها على تحديد سعر البضاعة الموجودة لديهم لتتماشى مع أسعارها الجديدة وفق نشرات الصرف.

كما لم يخف التجار كذلك ازعاجهم وغضبهم من بورصة الأسعار التي تتغير صباح كل يوم على حد قولهم إذ باتوا يتابعون النشرات التي تقوم الشركات والموردون بتزويدهم بها يومياً، مؤكدين أن الأسعار إجرامية ولم تعد صفة غير المنطقية مجدية أمام الارتفاعات الفلكية فيها، حيث وصلت نشرة أسعار الزيت النباتي لعبوة الليتر إلى ٢٠ ألفاً وعبوة البيترين ٣٩ ألفاً و٤ ليترات ٧٦ ألفاً، وطبعاً هذه الأسعار لدى تجار الجملة ونصف الجملة، أما أسعارها لدى تجار المفرق فحدث ولا حرج، كما وصل سعر كيلو السكر إلى ١١ ألفاً لدى التجار أنفسهم وتجاوزه إلى ١٢ ألفاً لدى تجار المفرق، وأكد التجار أن سعر شوال السكر ٥٠ كيلو وصل إلى ٥٥٠ ألفاً لدى الموزع في دمشق وبعد وصوله إلى السويداء وحساب أجور النقل والتحميل والتنزيل يضاف إليها هامش ربح لا يتجاوز ٣٠٠ ليرة على الكيلو ما يؤدي إلى وضع تسعيرة ١١ ألفاً وما فوق للكيلو الواحد.

كما أكد التجار إلى أن أسعار المنظفات هي الأخرى تجاوزت حدود المنطق، حيث سجلت أي عبوة سعراً لا يقل عن ٨ آلاف و٥٠٠ ليرة لسائل الجلي والمعطر وغيرها من المنظفات لترتفع أسعار الرز هي الأخرى بحيث يبدأ سعر كيلو الرز المصري أو الحبة القصيرة من سعر ١٢ ألفاً للكيلو وصولاً إلى ٢٦ لرز الكبسة أو الحبة الطويلة، أما البرغل والعدس فتراوحت أسعاره بين ١١ و١٣ للكيلو الواحد.

وأكد التجار أن الأهالي محقون في استيائهم من تلك الأسعار لأنها حرمت الأغلبية العظمى من الأسر (ما عدا من لديه مغترب خارج البلاد) من أبسط حقوقه المعيشية وهي الطعام، مشيرين إلى قيام البعض خلال اليومين الماضيين بالإغلاق معللين السبب بخسارة رأس المال لعدم قدرتهم على شراء الجديد من البضائع في حال تصريف الموجود وفق نشرات الأسعار الجديدة، مؤكدين أنهم ولضمان فتح محلاتهم اتبعوا تغيير الأسعار يومياً وفق نشرات شركات التوزيع لتخفيف هامش الخسارة قدر الإمكان.

بدورها دائرة حماية المستهلك أكدت لـ«الوطن» أنه لم يتم الإبلاغ عن إغلاق لأي محل من قبل الأهالي وفي حال وصول أي شكوى يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بالتأكيد، علماً أن المحافظة تعتمد على البضائع الموردة من العاصمة ولا تمتلك معامل لتصنيع المواد الغذائية أو لتعبئتها، الأمر الذي يبقي الأسواق ضمن تأثيرات وأسعار الشركات الموردة إلى المحافظة.

جنون أسعار في القنيطرة..

السكر ١٢ ألف ليرة والشاي ١٥٠ ألفاً والقهوة بـ١٢٠ ألفاً

مدير التموين لـ«الوطن»: كثفنا جولاتنا الرقابية على جميع الفعاليات

القنيطرة - خالد خالد

اشتكى أبناء محافظة القنيطرة من حالة الأسواق وتقلب الأسعار واختلافها من محل لآخر، حتى إن الأسواق الشعبية أصابتها العدوى وأسعارها أصبحت أعلى من المحلات، مؤكدين أن الأسعار في المحافظة وخاصة المواد المنتجة محلياً أغلى من أسواق دمشق.

وأشار أبناء القنيطرة إلى وجود حالة من الفوضى وعدم الاكتراث عند الباعة (لأن البضاعة لديهم يرتفع سعرها كل ساعة)، والأهم عدم الإعلان عن الأسعار في جميع الفعاليات التجارية، واليوم سجلت الأسعار أرقاماً مرتفعة عن الأسبوع الماضي، فعلى سبيل المثال البندورة الحورانية تتراوح بين ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ وكانت تباع بـ١٥٠٠ ليرة، والخيار ٤٠٠٠ ليرة والبامياء والملوخية المقطوفة ١٠ آلاف والفاصولياء ١١ ألفاً والفليفلة ٣٠٠٠ والبطاطا ٢٨٠٠ – ٣٠٠٠ ليرة، أما كيلو اللبن فسعره يتراوح بين ٥٠٠٠ – ٤٥٠٠ والبطيخ الأخضر ١٠٠٠– ١٣٠٠ والأصفر ٢٠٠٠ ليرة والليمون بـ١١ ألفاً والقائمة تطول.

أما أسعار اللحوم البيضاء فتبدو أرخص من أسواق دمشق وريفها ورغم ذلك ليست بمتناول أيدي أبناء القنيطرة فقد سجل كيلو الشرحات ٣٦ ألفاً والفخاذ كاملة ٢٣ ألفاً والكستا ٢٥ ألفاً والجوانح ١٥ ألفاً والسودة ٢٨ ألفاً، في حين يباع كيلو اللحم الغنم مع نسبة دهن ١٥ بالمئة بين ٦٠– ٧٠ ألفاً وحسب الزبون، وسجل البيض أيضاً ارتفاعاً رغم التوقعات بانخفاض الأسعار نتيجة ارتفاع الحرارة والبيضة تباع بـ١٣٠٠ ليرة.

وبالنسبة لسعر السكر فقد سجل ارتفاعاً جديداً ووصل ١٢٠٠٠– ١٢٥٠٠ ليرة في محلات المفرق (دوكمة وليس مغلفاً وفي محلات الجملة يتراوح بين ١١– ١١٥٠٠) والرقم مرشح للارتفاع حسب تأكيد التجار، فقبل أسبوع كان يباع بـ٨ آلاف ويزيد في بعض المحلات، وسعر الشاي ارتفع بنحو ٣٠ بالمئة ويباع بين ١٥٠– ٢٠٠ ألف ليرة والقهوة ارتفعت من ٨٠ ألفاً إلى ١٢٠ ألفاً، أمازيت القلي فسعره يتراوح بين ١٨– ١٩ ألفاً، والرز أرخص نوع اليوم في أسواق المحافظة يباع بـ١٢٥٠٠ ليرة، وبالنسبة للمنظفات فقد تراوحت نسبة الارتفاع بين ٢٥– ٤٠ بالمئة والحقيقة أن قائمة ارتفاع الأسعار تطول!

وطالب أبناء القنيطرة بتفعيل اللجان التي تم تشكيلها من (أعضاء المكتب التنفيذي وعضوية أعضاء مجلس المحافظة والوحدات الإدارية ومراقب تمويني) والقيام بجولات على الأسواق والمحلات التجارية والمستودعات التموينية والصيدليات ومراقبة الأسعار وضبطها ومؤازرة عناصر مديرية التجارة الداخلية، كما طالبوا المعنيين بالمحافظة بإصدار تسعيرة شاملة لكل السلع والمواد الأساسية بعد تحديد التكلفة الفعلية للمادة بغية إنصاف البائع والمستهلك (الحليب ومشتقاته) ودعم صالات التدخل الإيجابي والممثلة بالسورية للتجارة وتأمين المواد التموينية بأسعار منافسة وخاصة الزيوت والسمون والسكر والرز.

وأوضح مدير التجارة الداخلية بالقنيطرة حمدي العلي تكثيف الجولات الرقابية على الأسواق والفعاليات التجارية ومدى توافر السلع والتقيد بالقوانين والأنظمة، مؤكداً أن الرقابة مستمرة على المخابز العامة والخاصة بالمحافظة والوقوف على جودة رغيف الخبز والتقيد بالوزن المحدد والاهتمام بالنظافة والالتزام بالشروط الصحية.

وبيّن العلي أن عناصر حماية المستهلك قاموا بتنظيم ٢٠ ضبطاً تموينياً خلال الأسبوع الماضي وبجولة واحدة شملت المخابز ووسائل النقل والمطاعم ومحلات الجملة والمفرق وباعة اللحوم الحمراء والبيضاء، حيث تم تنظيم ٤ ضبوط بحق مخابز (حكومية وخاصة) بمخالفة التعليمات الناظمة للمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام٢٠٢١ ونقص وزن وعدم وجود سجل معتمدين، و٤ ضبوط بحق وسائل النقل العامة لعدم الإعلان عن التعرفة وأجور النقل، كما تمت مخالفة ٩ محلات تجارية (بيع مفرق) لعدم حيازة الفواتير، وتنظيم ضبطين لمحلات القصابة ومطعم لعدم الإعلان عن الأسعار.

وشدد العلي على تكثيف وتشديد الرقابة التموينية على المحلات التجارية والأسواق، وتسيير دوريات بكل الأوقات.